

مناهج التكوين في العلوم الإسلامية

- نظرة تحليلية نقدية-

د. نذير حمّادو

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، - قسنطينة

أولاً: ضرورة تطوير مناهج البحث عموماً، ومناهج البحث في العلوم الإسلامية خصوصاً.

إن مسائل وقضايا تطوير النظام التعليمي، وتطوير المناهج التعليمية ليس لها حلولٌ دائمة وإجابات نهائية.

إن التطوير ليس عملية تحدث مرة في كل الأجيال، فالأنظمة التعليمية هي مورد لإعادة النظر بصورة دائمة ومستمرة، وجوهر ما يجب أن يناله التطوير هو قضية ارتباط مناهج البحث عموماً ومناهج البحث في العلوم الإسلامية خصوصاً بالحياة العامة للمجتمع وللإنسان، ولا يجوز أن يكون هناك بحث لا يأخذ بالاعتبار كون هذا الإنسان (سواء أكان مسلماً أو غير مسلم) يعيش مع أخيه الإنسان، تواجههما مشكلات واحدة ومتجانسة في المجتمع الإنساني، سواء أكان في قضايا العلاقة مع المجتمع أو الطبيعة، أو فيما بين المجتمعات الإنسانية :

هذا أمر يجب أن يلحظ في كل نظام تعليمي وفي كل مجال بحثي يؤهل الباحث في مجال العلوم الإسلامية؛ ليكون متفاعلاً مع مجتمعه ومحيطه، يؤهل العالم في العقيدة، والداعية العالم، والفقهاء الممارسين لعملية الاستنباط، ليكونوا متفاعلين مع مجتمعهم، والأمة الإسلامية، ومع أمم العالم، ومع الطبيعة أيضاً؛ ليكون أدائهم متناسباً مع عظمة مهمتهم .

إن أهداف الجامعات الإسلامية و الكليات الشرعية هو أن تخرج علماء باحثين يفتحون على العلوم والمعارف كلها؛ بحيث ينطلق خريج الجامعة الإسلامية إلى الواقع تماما؛ ليستمر في المسيرة النبوية؛ ليكون من ورثة الأنبياء . ومن الطبيعي أن مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت الانفتاح على كل قضايا الواقع في خط الإسلام؛ بحيث يكون لله الحجة به على الناس، إن هذا يفرض أن تنطلق الجامعات والكليات الإسلامية؛ لتجديد مناهجها في الأسلوب ولتجديد مناهجها في المضمون، بقدر ما تتسع له إمكانيات التجديد؛ لإزالة كل المطالب التجريدية التي لا علاقة لها بالاستنباط ولا الواقع .

ومحاولة ملء الفراغ الذي يحدث من خلال ذلك بالأفكار الغنية بحاجات الإنسان في الواقع؛ لذلك نعتقد أنه لا بد من تجديد لمناهج الدراسات الفقهية والأصولية والعقدية من دون إخلال بالعمق . ومن خلال إبعاد الكثير من الأبحاث التي تمثل ترفا فكريا لا معنى له، ومحاولة تجديد بعض الأبحاث في هذا المجال، وتجديد الأسلوب في الطلب والبحث بلغة علمية عصرية محيطة مناهج علمية حديثة .

المبحث الأول: نظرة تحليلية نقدية في البرامج التقليدية في تدريس العلوم الإسلامية :

أبدأ بآية قرآنية : يقول الله تعالى: (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة)[سورة القيامة آية 1، 2]. إن هذه الآية الكريمة تحمل الدعوة إلى ممارسة عملية النقد بصفة عامة ولذا بدأت بها هنا لأنوه بهذا البعد الذي تضمنته هذه الآية الكريمة .

سأكتفي بإعطاء نظرة تحليلية نقدية لثلاثة علوم شرعية حتى يتسنى لنا إبراز المقصود، وهي : العقيدة، والفقه والأصول .

إنني أعتقد أن الدراسة العقدية في الجامعات والكليات الإسلامية في الجزائر وخارجها، حتى في أعرق الجامعات الإسلامية كالأزهر الشريف والزيتونة

والقرويين هي دراسة لا موقع لها في هذه المؤسسات العلمية الدينية بشكل أساسي، بل هي تعد إلى وقت قريب من الدروس الكمالية وليست من الدروس الضرورية، كما أن الدراسة العقدية لا تزال تعيش في ذهنية التفكير الكلامي الجدلي الذي كان قبل ألف سنة أو أكثر، فجامعاتنا لا تزال تدرس : العقيدة الطحاوية، أو جوهرية التوحيد أو العقائد النفسية بشروحاتها الكثيرة والمتنوع¹. فنجد أن الطالب في مراحل التحصيل يدرس العقيدة ؛ فإنه يدرسها بلغة العصور الماضية التي تختلف عن لغتنا اليوم، وبذهنية العصور الماضية التي تختلف عن ذهنتنا اليوم، فقد نكتشف أن كثيرا من القضايا التي يدعى أن العقل يستقل بها بشكل يقيني، ليس لنا أي حجة عقلية مقنعة في مثل هذه القضايا؛ ولهذا لا بد من التأكيد على دراسة العقيدة بشكل أساسي جدا، وعلى أساس المنهج القرآني، وعلى أساس الإحاطة بالمناهج الفلسفية في القضايا المضادة التي تقف في مواجهة الإسلام على مستوى حركة الشبهات التي تمثل تحديات في العقيدة مع عدم إبعاد المطالب الكلامية والفلسفية الموجودة في السابق في العقيدة مع عدم إبعاد المطالب الكلامية والفلسفية الموجودة في السابق، ولكنها تقدمها تراثا يمكن لنا أن نقبله أو نناقشه على أساس ما نملك من ذهنية جديدة في فهم القضايا العقلية . ومن عيوب مناهج التدريس في الدراسات العليا والدنيا في الجامعات والكليات الإسلامية بقاء الطالب مدة زمنية طويلة في حضور المحاضرات في الفقه والأصول، ثم بعد ذلك لا يتأهل للاستنباط، بل يحاول استيعاب مشكلاته وأسئلته بأقوال فروعية لمن سبقه، ولا يمكن تركيب تلك الأقوال وتحويلها إلى إجابات عن الأسئلة المعاصرة إلا بكثير من التعسف، فالمتغيرات النوعية في مجال الاقتصاد وعلاقات الإنتاج والاستهلاك، وكذلك في السياسة وقضايا الاجتماع لا تسمح بتركيب جواب فقيه القرن الأول أو الثاني أو الثالث أو الرابع حتى القرن الماضي عن سؤال آني أو في هذا العام.

ولذا أرى أن المناهج التي تدرس بها المواد الفقهية والأصولية، تركز التقليد وقداسة الأقوال بجانب الشريعة، وتجعل دارس الفقه يدرس تاريخ الفقه لا الفقه . ولكن يمكن للباحث في العلوم الإسلامية - الفقهية والأصولية بالخصوص - في ضمن مناهج جديدة يركز على النقاط الأساسية والحيوية فيها أن يحصل على ملكة اجتهادية في أقرب وقت ممكن من دون أن يقطع هذه السنوات الطويلة، ولا سيما إذا أبعدا الكثير من الأبحاث التجريدية التي يقضي الباحث فيها وقتا طويلا، كما في مقدمات الأصول وما إلى ذلك من الأبحاث التجريدية التي يقول عنها الأصوليون أنفسهم : إنها لا ثمرة عملية فيها، أو كما قال الإمام الشاطبي: كل مسألة لا يبنى عليها عمل فوضعها في الأصول عارية.

المبحث الثاني: سبل تطوير مناهج تدريس العلوم الإسلامية :

إذا كنا حقيقة نرغب في تطوير مناهج التدريس في العلوم الإسلامية، فإن هذا يتطلب منا معرفة جيدة لهذه المناهج المقترحة، ونقدا بنويا لهذه المناهج؛ بحيث ننتهي في الأخير إلى الاستفادة منها إن في التحصيل العلمي والمعرفي وإن في البحث العلمي .

وفي نظري إن إمكانية تطوير المناهج هي إمكانية مفتوحة إلى أبعد الحدود لكن بشرط أن ندرس كل نقاط الضعف في المناهج القديمة في تجربة الخرجين والباحثين ومدى فشلهم بسبب هذه المناهج وهذا ما أكدته الواقع وخاصة في بحوث الماجستير والدكتوراه، ثم نستفيد من المناهج الحديثة على ضوء - الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها - لكن لا على حساب ثوابتنا وقضايانا المصيرية وهذه بعض السبل لتجديد مناهج التدريس في العلوم الإسلامية .

1 - ربط عملية التكوين العلمي بالواقع وذلك بإيجاد مواد يدرس من خلالها طالب الشريعة الواقع، ويكون على علم بتغيراته؛ لأن الواقع له دخل في تكيف

النصوص كما يقول الأصوليون؛ ولأن الذي لا يعي واقع الأمة من الصعب جدا أن يفهم أحكام الله بالطريقة التي تعالج بها مشكلات الأمة .

2 - تفعيل مادة مقاصد الشريعة في كافة تخصصات العلوم الشرعية؛ ليتمكن الباحث من إدراك أسرار الإسلام عقيدة وشرعة، ويتمكن الفقيه أو المجتهد من ترجيح بعض الآراء الفقهية على بعضها الآخر بما يحقق المصالح للأمة .

3 - إعادة النظر في صياغة بعض القواعد الشرعية، فقهية كانت أو أصولية، حتى تفهم الفهم الصحيح، وحتى لا توظف توظيفاً سيئاً . وهنا أعطي مثالين فحسب لضيق الوقت.

1- قاعدة : لا اجتهاد في مورد النص

أ - ما المقصود بالنص - القرآني أو النبوي، أو بالمعنى الاصطلاحي عند الأصوليين .

ب - معنى لا اجتهاد - هل لا اجتهاد في تأويله، أو في تعليقه؟، هل غاية الاجتهاد هو فهم النص أم الأهم هو تطبيق النص وحصول الثمرة المرجوة من تشريع النص؟، هل اللغة وحدها كافية في فهم النص أم لابد من توظيف المنطق التشريعي حتى يكون الفهم صحيحاً وسليماً؟. إلى غير ذلك من الأسئلة التي تشغل بال كل مجتهد يريد استثمار النص الشرعي استثماراً صحيحاً .

2 - قاعدة: درأ المفاسد أولى من جلب المصالح .

هل كل مفسدة درؤها مقدم على جلب كل مصلحة أم أن العبرة بالغالب منهما؟. إلى غير ذلك من القواعد التي ينبغي أن تعاد صياغتها بأسلوب دقيق وبلغه حديثة، يفهمها كل من يشتغل بالعلوم الإسلامية . وفي الأخير أتمنى لهذا الملتقى النجاح وللقائمين عليه التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الهوامش:

¹ - هذه المقررات صحيحة ومعتمدة لكنها بلغة صعبة، تحتاج إلى شروح عصرية.